تغييرات مهمة في بيئة الأعمال
ومبادرات لتحفيز الشباب

تعد ريادة الأعمال من أكثر مجالات العمل الواعدة أمام الشباب، لكن غياب ثقافة العمل الحر وارتفاع المخاطر المرتبطة به قد يجعل غالبية الشباب تحجم عن اقتحام هذا المجال واقتناص ما به من فرص لإنشاء شركات ناشئة صغيرة ومتوسطة سرعان ما يمكن ان تتحول الى كيانات كبيرة ومهمة في المستقبل اذا امتلك اصحابها حوافز الشغف بعملهم، والسعي الجاد للتميز والثروة.

ومع بداية العام الجاري بدأت السلطنة تنفيذ خطة التنمية الخمسية التاسعة التي جاءت في ظل ظروف عالمية واقليمية صعبة بسبب تأثيرات أزمة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، ومع هذا التحدي تزداد أهمية التنويع الاقتصادي وزيادة روافد الاقتصاد وتوفير فرص العمل للمواطنين، ومن هنا تسعى الحكومة الى مواصلة جهودها لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تملكه من مقومات تمثل قيمة مضافة الى الاقتصاد الوطني في القطاعات الحيوية كالصناعة والتجارة والسياحة، وتُعدّ هذه المؤسسات من أفضل الوسائل لتوجيه المدخرات الصغيرة الى الاستثمار، وتغذية الصناعات الكبيرة، وفى المساعدة على استحداث منتجات جديدة في الاسواق، وتشجيع التجديد والابتكار والتنافسية في بيئة الأعمال، واضافة الى ذلك يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تلعب دورا جيدا في تنمية الصادرات بما يساعد على توازن ميزان المدفوعات.

وقبل سنوات تلقى قطاع ريادة الأعمال في السلطنة دفعة قوية للغاية في ظل الاهتمام السامي بدعم الشباب وانعقاد ندوة سيح الشامخات التي دشنت لتغييرات مهمة في بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصبحت متابعة هذا القطاع تتم عن طريق كيان متخصص هو الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم تمويل المشروعات الجادة عبر اذرع حكومية منها صندوقيا الرفد وشراكة، كما يواصل البنك المركزي العماني اعطاء توجيهات مشددة للبنوك المحلية حول الالتزام بتخصيص نسبة محددة من محفظة الاقراض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث لا تقل عن ٥ بالمائة من محفظة البنوك، واتخذ مجلس المناقصات خطوات عديدة على طريق تخصيص نسبة ١٠ بالمائة من المناقصات والمشتريات الحكومية للمشروعات الصغيرة، وبينما يجري العمل حاليا على اتمام التفعيل الكامل لهذه النسبة فإن هناك أمل ايضا في زيادتها في المستقبل، كما اصدرت وزارة المالية تعميمات لمطالبة هذه الجهات والوزارات الحكومية بتسريع آلية صرف الدفعات المالية المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بعقود ومشروعات مع الأجهزة الحكومية المختلفة وذلك لدعم وزيادة قدرة هذه المؤسسات على الإسهام في التنويع الاقتصادي وتُعدّ هذه الخطوات جميعا تنفيذا للقرارات المهمة التي تم اقرارها في ندوة سيح الشامخات التي استهدفت دعم ريادة الاعمال وتشجيع المواطنين خاصة الشباب على إقامة مشروعاتهم الخاصة.

ومن بين المتغيرات المهمة التي يشهدها القطاع طرح مبادرات لتحفيز إقامة مشروعات جديدة ومهمة تصب في صالح توسيع اقتصاد المعرفة ورفد الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق تم تأسيس أول شركة استثمارية لتمويل المشروعات المبتكرة وهي الشركة العُمانية لتطوير الابتكار القابضة (ابتكار عمان) وتهدف إلى الاستثمار في المشروعات الخلاقة التي يتم ابتكارها في السلطنة، بالإضافة إلى المشروعات المبتكرة عالميا التي تخدم اقتصاد السلطنة من خلال نقل وتوطين المعرفة وتحويل الافكار الى سلع وخدمات، كما يتبنى صندوق الرفد اتجاها متزايدا نحو الاهتمام بمشروعات القيمة المضافة التي تُعد ركيزة للقطاع الصناعي حيث تقوم بتصنيع المواد الأولية لزيادة عوائدها، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني بمزيد من المشروعات الناجحة، كما تم طرح خطة خلال العام الجاري لتطوير ومساندة مشروعات رواد الأعمال في ظل الظروف الاقتصادية الحالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط ، وتركز الجهود الحكومية على دعم المشروعات الجديدة ذات القيمة المضافة في القطاعات المرتبطة بالخطة الخمسية التاسعة وهي الصناعة التحويلية والسياحة والتعدين واللوجستيات والثروة السمكية، ويتم حاليا دراسة طرح برامج تمويلية جديدة في قطاعات السياحة ودعم الملكية الفكرية والوكالات التجارية، حيث ان التجارب العالمية تشير الى ان الوكالات التجارية تعد من اهم سبل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فالشركات الرائدة تملك عددا كبيرا من الفروع في مختلف الدول وهي تسمح للأفراد أو الشركات بإنتاج المنتج نفسه سواءً أكان سلعة أو خدمة مقابل رسوم الامتياز التي يدفعها المستفيد إلى الشركة الأم. كما تم مؤخرا اطلاق مبادرة «رفدكم» لتعريف المستفيدين بأبرز الفرص الاستثمارية وآلية دعم الصندوق، وكما شهدت الفترة الخيرة تعديل تصنيف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حسب عدد عمالها ومبيعاتها السنوية للمساعدة في تقديم خدمات وتسهيلات افضل لأصحاب هذه المؤسسات وتبسيط اجراءات حصولهم على التمويل.

وللخروج من نطاق العمل التقليدي تم خلال الفترة الماضية توفير عقود وخدمات ومناقصات من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وإبرام اتفاقيات مع عدة جهات لنفس الهدف، فضلا عن جهود كبيرة لفتح اسواق خارجية لمنتجات الشباب عبر معارض نظمتها غرفة تجارة وصناعة عمان بالتعاون مع الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)

في دول خارجية ، وحصل بعض رواد الاعمال بالفعل على تراخيص لتسويق منتجاتهم في الخارج.

وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من قطاع الأعمال في السلطنة، وهي تقريبا نفس النسبة العالمية، لكن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوز ١٤٪ فقط بينما تسهم هذه المؤسسات بالنسبة الاكبر من الناتج المحلي في بعض الدول حيث تتراوح النسبة بين ٤٠٪ و٨٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي للدول، كما أن نسبة التعمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة منخفضة للغاية حيث يفضل الباحثون عن عمل الالتحاق بالشركات الكبرى لأسباب تتعلق بعوامل متعددة منها قيمة الراتب والأمان الوظيفي وبيئة العمل.

ومع وجود تقدم كبير في جهود تشجيع الشباب على اقتحام ريادة الأعمال، مازال هناك عدد من التحديات التي تحتاج إلى حلول منها تغيير الثقافة المجتمعية التي تفضل العمل الحكومي، وللتغلب على هذا التحدي ينصح الخبراء بالاهتمام بالتنشئة الأسرية في مرحلة الطفولة، حيث تلعب دوراً محورياً في تشكيل شخصية الفرد وقيمه، وكذلك نظام التعليم نظرا لان البوادر الأولى لتفضيل ريادة الأعمال تظهر منذ سن مبكر، ويؤثر عليها بشكل كبير نظام التعليم الذي يمكن أن يعرف ويقدم التوعية والتدريب على ريادة الأعمال، وتعزيز قدرة الشباب والأطفال على الابتكار في المراحل المبكرة للتعليم ثم الانتقال في مراحل التعليم الثانوي والجامعي الى غرس قيم ريادة الأعمال وبناء مهارات تكوين الشركات الجديدة، ونظرا لان الخوف من الفشل وافتقاد الخبرة يعدان من أهم المعوقات التي تمنع الشباب من الدخول الى مجال ريادة الأعمال يدعو الخبراء الى وجود حاضنات للأعمال في مناطق مختلفة لمساندة مشروعات الشباب، على ان يتم التدريب والاشراف على المشروعات من قبل تجار وأصحاب اعمال ومسؤولون تنفيذيون يتولون نقل الخبرات.

ورغم جهود وزارة المالية والبنك المركزي العماني لتسهيل عمليات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فما زال عنصر التمويل يقف في طريق اقامة بعض المشروعات، وتبذل الجهات المعنية جهودا ملموسة للتغلب على هذا التحدي، وقد دعا البنك المركزي العماني البنوك المرخصة الى النظر إلى احتياجات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدم المطالبة بضمانات تعجيزية فيما يتعلق بمنح الائتمان، والقيام باتباع سياسات مرنة تجاه هذه المؤسسات، مع الأخذ في الاعتبار توجهات الحكومة والمبادرات الرقابية والتنظيمية التي يصدرها البنك المركزي العماني مع التوجيه بضرورة إنشاء وحدات إدارية منفصلة في البنوك تكون مهمتها مكرسة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن مطالبة البنوك بتقديم تقرير شامل حول ما تم تنفيذه من قرارات «سيح الشامخات» التي تتعلق بتعامل البنوك مع هذه المؤسسات.

واضافة الى ما يواجهها من عقبات خارجية فهناك مخاطر داخلية امام ريادة الاعمال تتعلق بمدى توفر الخبرة الادارية لإدارة المشروعات وقد يكون ذلك سببا للتعثر اذ ان قلة الخبرة قد تدفع البعض لاقامة مشروعات يرى انها حققت نجاحا في السوق دون ان يدركوا فعليا عوامل النجاح لهذه المشروعات او ان السوق قد اصبح بالفعل متشبعا بهذه المشروعات، كما ان البعض لا يهتم بوضع دراسة جيدة للجدوى او خطة تسويقية واضحة والافتقاد لخطة عمل متكاملة للمشروع وقابلة للتغيير على حسب المعطيات والتغييرات السوقية واتجاه بعض اصحاب المشروعات لانفاق ما يحصلون عليه من ارباح على الامور الشخصية والكماليات بسبب عدم المام بعض الشباب بالأمور المالية وعدم ادراكهم لضرورة ادخار جزء من العوائد والارباح تحسبا للمستقبل وتمهيدا لزيادة حجم المشروع.

والمؤكد ان نجاح ريادة الاعمال ومشروعات الشباب هو ركيزة أساسية على طريق الوصول إلى اقتصاد متنوع وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الاستثمار الخاص وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لدورها في توفير المزيد من فرص العمل وباعتبارها مصدرا مهما للدخل سواء بالنسبة رواد الأعمال الجدد أو اصحاب المؤسسات القائمة بالفعل.